

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس – فلسطين

البيانات المالية
وتقرير المدقق المستقل للسنة
المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

فلسطين

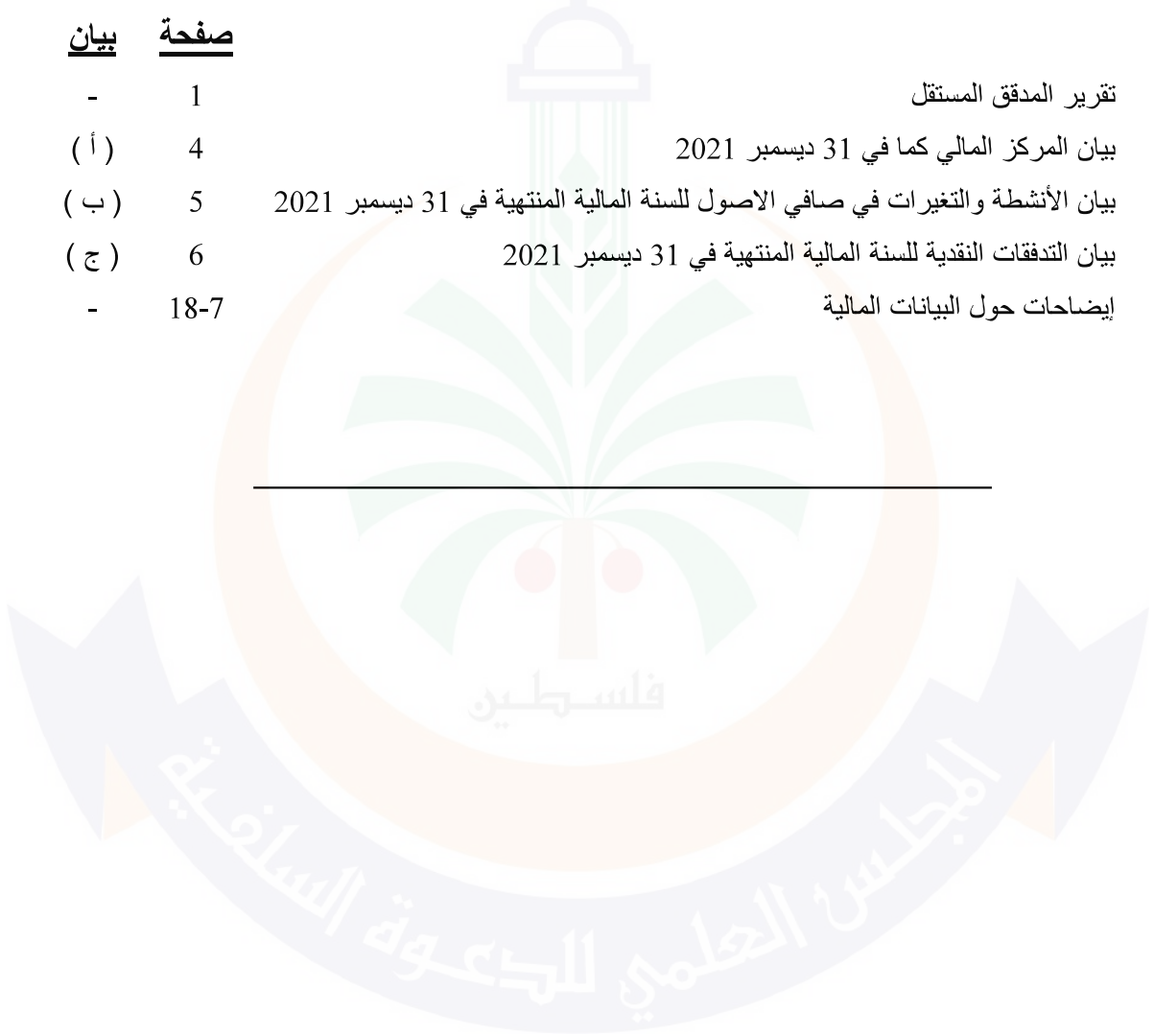
المجلس العلمي للدعوة السلفية

طلال أبو غزاله وشركاه العالمية
"محاسبون قانونيون"

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس – فلسطين

المحتويات

<u>بيان</u>	<u>صفحة</u>	
-	1	تقرير المدقق المستقل
(أ)	4	بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021
(ب)	5	بيان الأنشطة والتغيرات في صافي الاصول للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(ج)	6	بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021
-	18-7	إيضاحات حول البيانات المالية



تقرير المدقق المستقل

السادة / أعضاء الجمعية العمومية المحترمين
جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين
خانيونس - فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين - غزة- المبينة في الصفحات من 4 إلى رقم 18، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، وبيان الأنشطة والتغيرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية للمركز المالي للجمعية كما في 31 ديسمبر 2021، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية الموضحة في الإيضاح رقم (2) ولمتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 وقرار وزارة الداخلية رقم (2009/6) بشأن اعتماد النظام المالي والمطبق في المناطق الفلسطينية (قطاع غزة).

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مشروحة بصورة أشمل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من هذا التقرير.

نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني لمدققي الحسابات المسجلين في مجلس المهنة، وهو ما يتفق مع مدونة السلوك الأخلاقي للمحاسبين المزاويلين المسجلين في جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية المتصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في فلسطين، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا

أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي بحسب حكمنا المهني كانت الأكثر أهمية بالنسبة لتدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تم معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا حول تلك القوائم المالية، وإننا لا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسئولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الإدارة وتقرير لجنة التدقيق بالدائرة المختصة بوزارة الداخلية وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون الجمعيات والقوانين ذات الصلة الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتي من المتوقع أن تصبح متاحة لنا بعد ذلك التاريخ لا تتضمن المعلومات الأخرى القوائم المالية وتقريرنا حولها، كما أن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بهذا الشأن فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فإن مسئوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بالتدقيق، أو إذا احتوت على أخطاء جوهريّة. استناداً للعمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وإذا توصلنا إلى أنه يوجد أخطاء جوهريّة في المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك الحقيقة وليس لدينا أي ملاحظات حولها.

مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية الموضحة في الإيضاح رقم (2) ومتطلبات قانون الجمعيات في فلسطين وتشمل هذه المسئولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكّنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة سواء كانت ناشئة من احتيال أو عن خطأ في إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسئولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً، عن المسائل ذات الصلة بقدرة الجمعية على الاستمرار وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تقصد تصفية الجمعية أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقية إلا القيام بذلك. إن الإدارة مسئولة عن الإشراف على عملية التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو إعطاء درجة عالية من الثقة، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائماً للكشف عن الخطأ الجوهري عندما يحصل. يمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهريّة إذا كانت بشكل فردي أو بالمجمل يمكن أن يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم أيضاً:

بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهريّة الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية. بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى الجمعية. بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.

باستخلاص مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة. فيما إذا تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، نحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمدقي حسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فنحن مطالبون بتعديل رأينا. إن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمدقي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الجمعية تتوقف عن الاستمرار كجمعية مستمرة. بتقييم العرض العام، وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل لقد تم تواصلنا مع الإدارة حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

برأينا أيضاً أن الجمعية تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لإحكام وتشريعات أو لمتطلبات قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 وقرار وزارة الداخلية رقم (2009/6) بشأن اعتماد النظام المالي المطبق في المناطق الفلسطينية (قطاع غزة) على وجه يؤثر بشكل جوهري في نشاط الجمعية أو في مركزها المالي.

إن المفوض عن تدقيق هذه الجمعية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو المدير التنفيذي منير محمد "علي حسن"

فقرة توكيدية

1- يتبنى مجلس إدارة الجمعية إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وذلك لأن مجلس إدارة الجمعية مسئول عن إدارة مخاطر السيولة إلا أنه وكما هو وارد في إيضاح رقم (3) الخاص بالنقد والنقد المعادل يعكس مدى انخفاض وشح توفر السيولة المالية الكافية التي تمكن الجمعية من الوفاء بالتزاماتها المالية حيث بلغت المطلوبات المستحقة (274,243) شيكل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما هو وارد في إيضاح رقم (7) وكذلك التزامات الجمعية للمخصصات المالية والبالغ قيمتها (151,487) شيكل كما هو وارد في إيضاح رقم (9).

2- تم جرد الممتلكات والآلات والمعدات والمخزون بمعرفة إدارة الجمعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما هو وارد في إيضاح رقم (4-6).

طلال أبوغزاله وشركاه



Talal Abu-Ghazaleh & Co.
مكتب غزة
GAZA OFFICE

ترخيص رقم 97/251

تم فحص مدى الالتزام بشروط الإفصاح
عن البيانات المالية ونصادق على صحة
توقيع المدقق دون أدنى مسؤولية للنقابة
عن صحة البيانات المالية أو عن عدالة رأي

0937

لجنة متابعة الالتزام
بشروط الاصدار للبيانات المالية المدقق
خانيون



منير محمد "علي حسن"

ترخيص رقم 2003/130

غزة في 24 يناير 2022

رئيس مجلس الإدارة / مؤاد يوسف أبو سعيد

أ. م. عبد الله أبو غزالة
مدير مكتب غزة

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

خانيونس - فلسطين

بيان (أ)

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021

(العملة : الشيكال الإسرائيلي)

31 ديسمبر		إيضاحات	
2020	2021		
الأصول			
الأصول المتداولة			
395,153	17,092	3	النقد والنقد المعادل
18,432	18,507	4	المخزون
15,868	78,794	5	أصول أخرى
429,453	114,393		مجموع الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة			
3,318,778	3,121,520	6	الممتلكات والآلات والمعدات بالصافي
3,318,778	3,121,520		مجموع الأصول غير المتداولة
3,748,231	3,235,913		مجموع الأصول
الإلتزامات وصافي الأصول			
الإلتزامات المتداولة			
156,318	274,243	7	التزامات أخرى
328,710	40,957	8	إيرادات مؤجلة
485,028	315,200		مجموع الإلتزامات المتداولة
الإلتزامات غير المتداولة			
121,138	151,487	9	مخصص مكافآت نهاية الخدمة
121,138	151,487		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
606,166	466,687		مجموع الإلتزامات
3,142,065	2,769,226		صافي الأصول - بيان (ب)
3,748,231	3,235,913		مجموع الإلتزامات وصافي الأصول



إن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية

جمعية المجلس العلمي للدعوة السلفية بفلسطين

خاتونس - فلسطين

بيان الأنشطة والتغيرات في صافي الاصول للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بيان (ب)

(العملة : الشيكال الإسرائيلي)

31 ديسمبر

2020	2021	إيضاحات	الإيرادات
9,822,999	1,155,078	10	إيرادات المشاريع
616,302	23,396	11	إيرادات أخرى
10,439,301	1,178,474		مجموع الإيرادات
المصروفات			
9,798,998	1,083,630	12	مصروفات المشاريع
537,796	242,300	13	المصروفات العمومية والإدارية
216,405	200,408	6	إهلاك السنة
95,725	29,469	14	مصاريق المساجد
10,648,924	1,555,807		مجموع المصروفات
(209,623)	(377,333)		مجموع الدخل من النشاط
بنود الدخل الأخرى			
2,745	4,494		تسويات سنوات سابقة
(206,878)	(372,839)		صافي أصول السنة
3,348,943	3,142,065		صافي الاصول في بداية السنة
3,142,065	2,769,226		صافي الاصول في نهاية السنة - بيان (أ)



إن الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية